بعد اجتيازهم دورات تدريبية.. رئيس الشرطة يشهد حفل تخرج 56 مشاركا من مدربي اللياقة البدنية

شهد الفريق طارق بن حسن الحسن، رئيس الشرطة، وبحضور عدد من كبار الضباط والمسؤولين بوزارة الداخلية، حفل تخرج 56 مشاركا من مدربي ومدربات اللياقة البدنية من مختلف إدارات وزارة الداخلية وقوة دفاع البحرين، بعد اجتيازهم عددا من الدورات التدريبية في المجال الرياضي التي نظمها الاتحاد الرياضي للشرطة.

وأشاد رئيس الشرطة برعاية حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، للرياضة والرياضيين في مملكة البحرين وما يحظى به القطاع الرياضي من دعم كبير، يشكل حافزا لمواصلة التطوير وتحقيق المزيد من الإنجازات، معربا عن خالص التقدير لصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، على مساندة المنظومة الرياضية، انطلاقا من دعم سموه وحرصه على أن تظل الرياضة البحرينية على منصات التتويج إقليميا ودوليا.

كما عبر رئيس الشرطة عن اعتزازه بتعليمات الفريق أول الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية ودعمه المتميز لقطاع الرياضة بالوزارة وتوفير الإمكانات الكفيلة بتطوير الخطط التدريبية والمهارات لدى الفرق الرياضية بالاتحاد الرياضي للشرطة .

وأشار رئيس الشرطة إلى أهمية مواصلة تطوير قدرات الرياضيين والارتقاء بمستوياتهم في مختلف الجوانب، سواء من حيث الأداء الرياضي أو الثقافة والمعرفة العامة، بما يسهم في إعداد كوادر رياضية مؤهلة وقادرة على تحقيق مستويات متقدمة.

واشتملت الدورات على مجموعة متكاملة من العلوم والنظريات والأساليب والأسس المختلفة في مجال التدريب الرياضي، إلى جانب موضوعات متخصصة في التغذية الرياضية، وعلم التدريب الرياضي، والإصابات الرياضية، والإحماء الرياضي ومهام المدرب والأدوار الرئيسية والصفات التي يجب أن يتصف بها، بالإضافة إلى محاضرة في علم النفس الرياضي وكيفية التعامل مع الحالات الطارئة بكفاءة.

توقيع اتفاقية شراكة بين هيئة «لامع» وبيت التمويل الكويتي - البحرين لدعم مسارات تمكين الشباب

أكدت السيدة روان بنت نجيب توفيقي وزيرة شؤون الشباب، أن المشروع الوطني «لامع» استطاع، عبر مسيرته ونسخه المتعاقبة، أن يتحول من برنامج شبابي إلى منظومة وطنية لاكتشاف الطاقات البحرينية وصقلها وإعدادها للمستقبل، مشيرةً إلى أن أهمية المشروع تتجلى في أثره الملموس في تطوير المسارات العلمية والمهنية للمشاركين، وتعزيز قدرتهم على تحويل المعرفة والمهارات إلى إنجازات تخدم الوطن.

وأوضحت أن «لامع» يجسد رؤية سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة ممثل جلالة الملك للأعمال الإنسانية وشؤون الشباب، في الاستثمار في الشباب البحريني، وترسيخ نموذج يقوم على منح الشباب الأدوات والثقة والمساحة التي تمكنهم من اكتشاف قدراتهم وصناعة مستقبلهم، مؤكدةً أن نجاح المشروع هو انعكاس مباشر لما يمتلكه شباب مملكة البحرين من طموح وقدرة على التميز والمنافسة.

جاء ذلك لدى حضور وزيرة شؤون الشباب حفل توقيع اتفاقية الشراكة بين مجلس إدارة هيئة «لامع» وبيت التمويل الكويتي - البحرين، ووقّعتها عن جانب الهيئة الشيخة ضوى بنت خالد بن عبدالله آل خليفة رئيس مجلس الإدارة، وعن جانب بيت التمويل الكويتي - البحرين الدكتور شادي زهران الرئيس التنفيذي للمجموعة.

وأشادت وزيرة شؤون الشباب بالشراكة الفاعلة التي يضطلع بها بيت التمويل الكويتي - البحرين في دعم المبادرات الوطنية والمجتمعية، وما يمثله هذا الدعم من إسهام في تعزيز مسارات تمكين الشباب، وتوسيع الفرص أمامهم للتطور والابتكار وتحويل طاقاتهم إلى إنجازات ذات أثر مستدام.

من جانبها، أكدت الشيخة ضوى بنت خالد بن عبدالله آل خليفة أن هيئة «لامع» تنظر إلى الشراكات الوطنية باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لتطوير تجربة المشروع وتعظيم أثره، مشيرةً إلى أن ما تحقق خلال النسخ السابقة يؤكد قدرة الشباب البحريني على تحويل الفرص إلى إنجازات.

وأوضحت أن التعاون مع بيت التمويل الكويتي - البحرين سيسهم في تطوير المحتوى التدريبي، وتوسيع مساحات الابتكار، وإتاحة فرص نوعية تساعد الشباب على الانتقال من مرحلة اكتساب المهارات إلى توظيفها في واقعهم العملي.

بدوره، أعرب د. شادي زهران، الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي - البحرين، عن اعتزازه بالشراكة مع المشروع الوطني «لامع»، مؤكداً أن الاستثمار في الشباب يمثل استثماراً في مستقبل المملكة، وأن دعم الطاقات الوطنية وتمكينها يشكلان ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وبناء اقتصاد قائم على الكفاءات والابتكار.

وأشار إلى أن الشراكة مع «لامع» تعكس التزام بيت التمويل الكويتي - البحرين بدعم المبادرات الوطنية التي تضع الشباب في صميم مسارات التنمية، من خلال توفير بيئة محفزة تساعدهم على تطوير مهاراتهم، وصقل قدراتهم، وتحويل أفكارهم وطموحاتهم إلى مشاريع وإنجازات تسهم في خدمة المجتمع وتعزيز مستقبل المملكة.

«التنمية» تستعرض استمارة تراخيص جمع وتلقي وتحويل وقبول الأموال

بحضور 31 ممثلا عن الجمعيات الأهلية.. الوكيل المساعد لتنمية المجتمع: القرارات تدعم منظمات المجتمع المدني وتعزز فاعلية دورها المجتمعي

كتبت: مروة أحمد

انطلقت صباح أمس، أولى الورش التوعوية التي تنظمها وزارة التنمية الاجتماعية بشأن القرار الوزاري الخاص بإصدار استمارة تراخيص «جمع، وتلقي، وتحويل، وقبول» الأموال من المنظمات الأهلية، إلى جانب شرح لائحة الغرامات الإدارية، وذلك بحضور 31 ممثلًا عن الجمعيات الأهلية المحلية.

وتهدف الورشة إلى التعريف بأبرز ما تضمنه القرار الوزاري الصادر مؤخرًا، واستعراض التعديلات التي طرأت على استمارة التراخيص المالية، إلى جانب توضيح آليات تطبيق الاستمارة الجديدة والإجابة عن الاستفسارات المتعلقة بها.

وخلال اللقاء التوعوي، جرت مقارنة بين الاستمارة الجديدة والسابقة؛ إذ كانت الاستمارة السابقة تحمل عنوان «استمارات التراخيص المالية»، فيما أصبحت في نسختها الحديثة بعنوان «استمارة تراخيص جمع - تلقي - تحويل - قبول أموال».

وشملت أبرز التعديلات تغيير البند الثالث، الذي كان يتضمن «طلب ترخيص تحويل أموال لخارج مملكة البحرين - قبول أموال من خارج مملكة البحرين»، ليصبح «طلب ترخيص تحويل أموال لخارج مملكة البحرين»، فيما جرى فصل طلب قبول الأموال من خارج المملكة في بند مستقل، ليصبح البند الرابع بعنوان «طلب ترخيص قبول أموال من خارج مملكة البحرين».

كما استعرضت الوزارة، أهم المستندات المطلوبة للحصول على تراخيص جمع الأموال للأغراض العامة، والتي تتضمن إرفاق نسخة من كشف الحساب البنكي الخاص بجمع الأموال.

أما بالنسبة إلى طلب الحصول على ترخيص لتحويل الأموال إلى خارج مملكة البحرين، فيشترط إرفاق استمارة تحويل الأموال، في حين يتطلب طلب ترخيص قبول أموال من خارج المملكة إرفاق استمارة استلام الأموال.

وتطرقت الورشة إلى مجموعة من الشروط والأحكام المنظمة لعملية جمع الأموال، بما يضمن وضوح الالتزامات والإجراءات الواجب على الجهة المرخص لها الالتزام بها.

وأكدت الوزارة أنه يُحظر على الأشخاص الاعتبارية جمع الأموال للأغراض العامة قبل الحصول على ترخيص من الوزارة، وفقًا لأحكام قانون جمع المال واللائحة التنفيذية.

كما يتعين على كل شخص اعتباري تلقى تبرعًا للأغراض العامة من دون ترخيص، إبلاغ الوزارة خلال سبعة أيام بقيمة التبرع والغرض منه وبيانات المتبرع.

كما يُحظر على المرخص له مخالفة شروط الترخيص، وفي حال وقوع المخالفة، يجوز للوزارة إصدار قرار بإلغاء الترخيص ووقف عمليات جمع المال وسحب حصيلة الجمع وإنفاقها في أوجه النفع العام التي تراها الوزارة مناسبة.

وحرصت الوزارة على التأكيد للجهات الأهلية على مسؤوليتها عن صحة البيانات والالتزام بالمتطلبات والضوابط القانونية ذات الصلة، حيث تضمنت الاستمارة 11 تعهدًا، من بينها الإقرار بصحة جميع البيانات الواردة في الاستمارة ومرفقاتها، والالتزام بالشروط والأحكام الواردة فيها، إلى جانب الالتزام بالقوانين واللوائح والقرارات المنظمة لجمع المال للأغراض العامة.

وتضمنت التعهدات كذلك الالتزام بإجراءات حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والنقل غير المشروع للأموال عبر الحدود في مملكة البحرين، والتحقق من حظر التعامل مع الأشخاص والكيانات المدرجين على قوائم الإرهاب، والالتزام، في حال استلام أو إرسال الأموال من وإلى خارج المملكة، بالتقدم بطلب مسبق وفق النموذج المخصص لذلك من قبل الوزارة.

كما تشمل التعهدات إيداع جميع الأموال المحصلة بموجب الترخيص في حساب جمع المال المرخص له من قبل الوزارة، وتقديم تقرير مفصل خلال 30 يومًا من انتهاء مدة ترخيص جمع المال أو من تاريخ الإخطار بقبول التبرع، يتضمن حصيلة ما تم جمعه وأوجه صرفه، مدعومًا بالمستندات المؤيدة التي تثبت صحة البيانات، وفقًا للنموذج المعتمد من الوزارة.

وتشمل الالتزامات أيضًا حضور الدورات واللقاءات والبرامج التدريبية والتثقيفية المخصصة للمرخص لهم، ومتابعة جميع التعليمات الصادرة عن الوزارة، فيما أوضحت الوزارة أن الاستمارة مخصصة لرئيس الجمعية الأهلية أو نائبه.

الماجد: القرارات تعزز الحوكمة والشفافية

وفي هذا السياق، قالت إيناس الماجد، الوكيل المساعد لتنمية المجتمع بوزارة التنمية الاجتماعية، في مداخلة هاتفية لنشرة الأخبار، إن القرارات التي أصدرها أسامة بن صالح العلوي وزير التنمية الاجتماعية، تُعد قرارات تنظيمية ومهمة، وتعكس حرص الوزارة على تطوير منظومة العمل الأهلي، من جهة، وضمان وضوح الإجراءات والضوابط المنظمة لجمع المال للأغراض العامة من جهة أخرى، بما يدعم منظمات المجتمع المدني ويعزز فاعلية دورها المجتمعي. وأضافت الماجد أن هذه القرارات تهدف إلى توفير أطر تنظيمية واضحة لعمليات جمع المال للأغراض العامة، بما يعزز مبادئ الحوكمة والشفافية، ويرفع كفاءة إدارة الأموال المخصصة للأغراض العامة.

وأوضحت أن أبرز ما تضمنته القرارات الأخيرة يتمثل في اعتماد استمارة موحدة للطلبات والإجراءات المرتبطة بـ«جمع وتلقي وتحويل وقبول» الأموال، إلى جانب تحديد المخالفات والجزاءات الإدارية.

وأشارت إلى أن الوزارة اعتمدت مبدأ التدرج في توقيع الجزاءات، بحيث يتناسب الجزاء مع طبيعة المخالفة ودرجة جسامتها، مؤكدة أن هذا المبدأ يأتي لترسيخ وتعزيز التعاون بين الوزارة والجمعيات الأهلية، وتحقيق غاية الامتثال.

وأكدت الماجد أن الوزارة ركزت كذلك على تعزيز الجانبين الوقائي والتوعوي، من خلال تنظيم سلسلة من الورش التوعوية لممثلي منظمات المجتمع المدني، ونشر المواد التوضيحية عبر وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات الوزارة الرسمية بصورة متواصلة، للتعريف بالقرارات وآليات تطبيقها والإجابة عن الاستفسارات المتعلقة بها.

لقاءان توعويان في 15 و22 سبتمبر

يُذكر أن الوزارة تستعد لتنظيم اللقاء الثاني للتعريف بالقرار الوزاري يومي 15 و22 سبتمبر الجاري، داعية ممثلي المنظمات الأهلية إلى الحرص على الحضور، للتعرف على أبرز ما جاء في القرار الوزاري، وطرح الاستفسارات والأسئلة المتعلقة بآليات تطبيقه.

«الشعبة البرلمانية» تنظم الندوة الخليجية المشتركة حول «الاقتصاد الرقمي» وتؤكد أهمية التكامل الاقتصادي الخليجي

نظّمت الشعبة البرلمانية لمملكة البحرين بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، صباح أمس (الثلاثاء)، أعمال الندوة النقاشية الخليجية المشتركة عبر تقنية الاتصال المرئي بعنوان «الاقتصاد الرقمي الخليجي: التشريعات وتطوير البنى التقنية، وتعزيز المساهمة في الناتج المحلي، وتحفيز الاستثمارات، وتعزيز سلامة المجتمع الخليجي عبر المنصات الرقمية»، بمشاركة أصحاب المعالي والسعادة ممثلي مجالس الشورى والنواب والوطني والأمة بدول مجلس التعاون.

وفي مستهل أعمال الندوة، ألقى صادق عيد آل رحمة، عضو مجلس الشورى رئيس لجنة التنسيق البرلماني والعلاقات الخارجية، كلمة افتتاحية مؤكداً أهمية الموضوع المطروح باعتباره ليس مجرد عنوان لندوة، بل قضية ترتبط بصورة مباشرة بحاضر ومستقبل الاقتصاديات الخليجية في ظل التحديات الراهنة.

وذكر آل رحمة في كلمته: «إن التطور المتسارع في الذكاء الاصطناعي والبيانات والمنصات الرقمية يفرض على البرلمانات مسؤولية بناء أطر تشريعية تواكب هذا التطور، وتحفز الابتكار والاستثمار، وتحمي في الوقت ذاته الخصوصية والحقوق وتدعم الثقة في البيئة الرقمية»، مشيراً سعادته إلى أن الورقة المقترحة من مملكة البحرين حرصت على تقديم التجربة البحرينية من منظور متكامل ينظر إلى الاقتصاد الرقمي باعتباره محركاً للتنمية، ويتطلب بيئة آمنة وموثوقة ترتكز على المنظومة التشريعية والمبادرات الوطنية الرائدة.

وقدّمت المجالس التشريعية في دول الخليج العربي عددا من أوراق العمل حول التكامل الاقتصادي الرقمي لدول الخليج العربي، وتعزيز البحث والابتكار، والتعاون في مجالات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، وتطوير السياسات والتشريعات في هذا الجانب والعمل على توحيدها، إلى جانب عدد من المبادرات والتوصيات المعنية بالتكامل الاقتصادي الرقمي في دول مجلس التعاون.

وقدمت الشعبة البرلمانية في مملكة البحرين ورقة عمل تضمنت أبعاد التشريعات الوطنية في مملكة البحرين، وفي مقدمتها قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، وقانون حماية البيانات الشخصية، وقانون المعاملات الإلكترونية، إلى جانب الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الرقمي والاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني، ومبادرات توظيف الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية وحصول المجلسين على جوائز ومراكز عالمية متقدمة في النضج الرقمي. كما أثرى أعضاء لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى النقاشات بآرائهم ومرئياتهم حول أطر التعاون الخليجي لمواجهة التحديات السيبرانية التي لا تتوقف عند حدود الدول.